

Received	30 January 2026	Accepted	27 April 2026
Revised	24 May 2026	Published	30 June 2026
Volume	8	Pages	276-293

المحاكم الرقمية ومدى فاعليتها من منظور إسلامي

Digital Courts and Their Effectiveness from the Islamic Perspective

OMAR MOHAMMED SAID AL MAAMARI*, NASRUDDIN YUNOS, MUHAMMAD
NAZIR ALIAS¹

ABSTRACT

This study examines the effectiveness of digital courts in achieving justice from an Islamic, purposive perspective that considers the preservation of rights, the alleviation of hardship, and the maintenance of public order, through conceptual, theoretical, and applied analysis. The study employs two integrated methodologies: an analytical-normative approach to clarify the Sharia-compliant controls and the value framework governing technological means in the judiciary, and a comparative approach to identify the advantages and challenges of digital courts in modern systems and compare them with the objectives of Sharia. The study addresses several key areas: defining digital courts and distinguishing them from the digitization of partial procedures; measuring effectiveness through indicators of speed, cost, accessibility, transparency, and service continuity; grounding the Sharia position in the principles of jurisprudence and its objectives; establishing practical Sharia-compliant controls that include procedural fairness, identity verification, privacy protection, evidentiary reliability, and the avoidance of harm; and analyzing the structural, organizational, and ethical challenges. It concludes that digital transformation in the judiciary is permissible and necessary to the extent that it achieves benefit and averts harm, and that its success in accordance with Sharia law depends on precise legislation, a secure infrastructure, and procedural provisions that prevent digital discrimination and guarantee the right to defense.

Keywords: Digital courts, e-justice, justice, Islamic law, remote litigation, judicial effectiveness, Sharia objectives.

المقدمة

شهد العالم المعاصر تحولاً واسعاً في بنية المؤسسات العامة نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكان مرفق القضاء من أبرز المرافق التي تأثرت بهذا التحول. فلم تعد العدالة مرتبطة فقط بالحضور المادي داخل

¹ **Omar Mohammed Said Al Maamari*** (Corresponding Author) is a Ph.D. candidate at the Institute of Islam Hadhari, Universiti Kebangsaan Malaysia, 43600 UKM Bangi, Selangor, MALAYSIA. Email: P115531@siswa.ukm.edu.my ; **Nasruddin Yunos**, Ph.D., a Lecturer at the Citra University Study Center and Associate Research Fellow at the Institute of Islam Hadhari, National University of Malaysia, 43600 UKM Bangi, Selangor, MALAYSIA. Email: nasruddin@ukm.edu.my, **Muhammad Nazir Alias**, Ph.D., a Lecturer at the Research Center for Syariah, Faculty of Islamic Studies, and , Associate Research Fellow at the Institute of Islam Hadhari, National University of Malaysia, 43600 :UKM Bangi, Selangor, MALAYSIA. Email: nazir@ukm.edu.my

قاعات المحاكم، بل أصبحت الإجراءات القضائية في كثير من الأنظمة القانونية تعتمد على وسائل رقمية تشمل قيد الدعاوى إلكترونياً، وتبادل المذكرات والمستندات عبر المنصات الرقمية، وعقد الجلسات عن بُعد، وحفظ ملفات القضايا وإدارتها إلكترونياً. وقد بيّنت دراسة البنك الدولي أن رقمنة أنظمة المحاكم يمكن أن تسهم في تحسين الوصول إلى العدالة ورفع مستوى الشفافية والكفاءة داخل المؤسسات القضائية، مع التأكيد على أن الرقمنة ليست حلاً مستقلاً، بل ينبغي أن تكون جزءاً من إصلاح قضائي شامل (Maroz, 2023).

وتكتسب دراسة المحاكم الرقمية أهمية خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى تطوير آليات التقاضي بما ينسجم مع متطلبات العصر، دون الإخلال بالضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. فاعتماد الوسائل الرقمية في القضاء يمكن أن يسهم في تسريع الفصل في المنازعات، وتخفيف الازدحام داخل المحاكم، وتسهيل متابعة القضايا من قبل أطراف الدعوى، خصوصاً في الحالات التي يصعب فيها الحضور الشخصي بسبب البعد الجغرافي أو الظروف الطارئة. وتوضح تجربة التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية أن النظام الرقمي يتيح لأطراف الدعوى الاطلاع على ما يقدم في القضية، والترافع الإلكتروني، وتبادل المذكرات، وتقديم المستندات، وعقد الجلسات الكتابية والمرئية، واستلام الأحكام والاعتراض عليها إلكترونياً (Ministry of Justice, n.d.).

ومع ذلك، فإن فاعلية المحاكم الرقمية لا تقاس فقط بسرعة الإجراءات أو سهولة الوصول إلى الخدمات، بل تقاس أيضاً بمدى قدرتها على حماية حقوق المتقاضين، وضمان سرية البيانات، وتحقيق مبدأ المساواة بين الخصوم، وتمكين القاضي من فحص الأدلة والتحقق من صحتها. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات المعاصرة حول الأدلة الإلكترونية أن المستندات الرقمية أصبحت جزءاً مهماً من إجراءات الإثبات، إلا أن قبولها يتطلب ضوابط واضحة للتحقق من سلامتها ونسبتها وعدم التلاعب بها، خصوصاً في المحاكم ذات الطبيعة الشرعية أو الدينية (Alias, 2025). كما تشير بعض الدراسات المتعلقة بالمحاكم الشرعية الماليزية إلى أن استخدام المستندات الرقمية كدليل أصبح ذا

أهمية متزايدة، وأن قبوله يمكن أن يجد أساساً في أحكام الشريعة الإسلامية متى توافرت الضمانات اللازمة للتحقق من صحة الدليل وسلامته (Ismail et al., 2021).

وتزداد أهمية هذه الإشكالات عند النظر إلى الموضوع من منظور إسلامي؛ إذ إن القضاء في الشريعة الإسلامية يقوم على مبادئ راسخة، من أهمها تحقيق العدل، وصيانة الحقوق، ورفع الظلم، والتثبت في الحكم، وضمان حق الدفاع. ولذلك فإن إدخال الوسائل الرقمية في المجال القضائي يجب أن يُنظر إليه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وخاصة حفظ الحقوق والأموال وتحقيق العدل بين الناس. ويمكن الاستناد في هذا السياق إلى القاعدة الفقهية التي تقرر أن "الوسائل لها أحكام المقاصد"، وهي قاعدة تعني أن الوسيلة تأخذ حكم الغاية التي تؤدي إليها، فإذا كانت الوسائل الرقمية تؤدي إلى تحقيق العدل وتسهيل وصول الحقوق إلى أصحابها، فإن استخدامها يكون مقبولاً من حيث الأصل ما دام لا يترتب عليه إخلال شرعي أو قانوني (Zulkarnain & Hidayat, 2026).

ومن المنظور الإسلامي، لا يظهر مانع شرعي من الاستفادة من الوسائل التقنية في التقاضي متى كانت وسيلة لتحقيق العدل وليست سبباً للإخلال به. وبناءً على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا في القضاء يمكن أن يكون مشروعاً إذا ساعد على إيصال الحقوق إلى أصحابها، وتسريع الفصل في الخصومات، وتقليل المشقة عن المتقاضين، مع المحافظة على الضمانات الشرعية والقانونية. غير أن هذا القبول مشروط بوجود ضوابط واضحة تتعلق بصحة التبليغ الإلكتروني، وحجية المستندات الرقمية، وسلامة الهوية الإلكترونية، وأمن المعلومات، وعلنية الجلسات عند الاقتضاء، وتمكين أطراف الدعوى من تقديم دفعاتهم بصورة عادلة.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة المحاكم الرقمية ومدى فاعليتها من منظور إسلامي، من خلال بيان مفهوم المحاكم الرقمية، وأهميتها في تطوير العمل القضائي، وتحليل مزاياها وتحدياتها، ثم تقييمها في ضوء القواعد والمقاصد الشرعية المتعلقة بالقضاء والإثبات وحماية الحقوق. وتتمثل أهمية البحث في أنه يجمع بين البعد التقني

المعاصر والبعد الشرعي الأصيل، بما يسهم في تقديم رؤية متوازنة حول إمكانية توظيف التكنولوجيا في القضاء دون المساس بجوهر العدالة التي جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها.

مشكلة الدراسة

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور المحاكم الرقمية بوصفها نموذجًا حديثًا لإدارة الدعوى القضائية، يعتمد على تقديم الدعاوى والمذكرات والمستندات إلكترونياً، وإجراء الجلسات عن بُعد، وإصدار الأحكام والطعون عبر منصات رقمية متكاملة. وعلى الرغم من أن هذا التحول قد يسهم في تسريع الفصل في المنازعات، وتقليل تكاليف التقاضي، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة، فإن فاعليته لا يمكن قياسها بالجوانب التقنية والإدارية وحدها، بل يجب تقييمها أيضاً في ضوء مدى التزامها بضمانات المحاكمة العادلة، وحماية حقوق المتقاضين، وسلامة الأدلة الإلكترونية، وسرية البيانات، والمساواة بين الخصوم. وقد بينت الدراسات أن استخدام التقنيات الرقمية يمكن أن يعزز كفاءة الأنظمة القضائية، إلا أن نجاحه يرتبط بوجود تشريعات واضحة، وبنية تقنية آمنة، وضمانات تمنع الإقصاء والتمييز الرقمي (Bosio, 2024; World Bank, 2016).

وتتعمق المشكلة عند تناول المحاكم الرقمية من منظور إسلامي؛ إذ يقوم القضاء في الشريعة الإسلامية على تحقيق العدل، وحفظ الحقوق، ورفع الظلم والحرَج، والتثبت من الأدلة، وتمكين الخصوم من الدفاع عن حقوقهم. وعلى الرغم من أن الشريعة لم تحصر إجراءات القضاء في وسائل محددة، وأن الوسائل الحديثة يجوز استخدامها متى حققت المصلحة ولم تؤدِّ إلى مفسدة، فإن تطبيق المحاكم الرقمية يثير إشكالات تتعلق بمشروعية التقاضي عن بُعد، والتحقق من هوية الأطراف والشهود، وحجية الأدلة والمستندات الإلكترونية، وحماية الخصوصية، وضمان المواجهة القضائية العادلة (ابن القيم، 2001؛ الشاطبي، 1975؛ زيدان، 1989). كما أن قبول الأدلة الإلكترونية أمام المحاكم يتطلب ضمانات للتحقق من أصالتها وسلامتها ونسبتها إلى أصحابها وعدم تعرضها للتعديل أو التلاعب (Alias, 2019).

(2025; Ismail et al., 2021). ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى فاعلية المحاكم الرقمية في تحقيق

العدالة، وبيان مدى توافق إجراءاتها وآلياتها مع مقاصد الشريعة الإسلامية وضوابط القضاء والإثبات الشرعي.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية المحاكم الرقمية في تحقيق العدالة من منظور إسلامي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالمحاكم الرقمية، وما أوجه الاختلاف بينها وبين رقمنة بعض الإجراءات القضائية التقليدية؟
2. ما مدى فاعلية المحاكم الرقمية في تسريع الفصل في المنازعات، وتقليل تكاليف التقاضي، وتوسيع الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشفافية واستمرارية العمل القضائي؟
3. ما الحكم الشرعي لاستخدام الوسائل والتقنيات الرقمية في إجراءات التقاضي وإدارة الدعوى القضائية؟
4. إلى أي مدى تتوافق المحاكم الرقمية مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا سيما تحقيق العدل، وحفظ الحقوق، ورفع الحرج، ومنع الضرر؟
5. ما الضوابط الشرعية والقانونية والتقنية اللازمة لضمان عدالة الإجراءات، والتحقق من هوية الأطراف، وحماية الخصوصية، وضمان موثوقية الأدلة الإلكترونية؟
6. ما أبرز التحديات التي تحد من فاعلية المحاكم الرقمية، مثل الفجوة الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني، وعدم تكافؤ الوصول إلى التقنية، وصعوبة تقييم الشهادة عن بُعد؟
7. ما النموذج الأنسب لتطبيق المحاكم الرقمية بما يحقق الاستفادة من التكنولوجيا ويحافظ في الوقت نفسه على ضمانات القضاء العادل في الشريعة الإسلامية؟

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية والشرعية لهذه الدراسة من تناولها موضوع المحاكم الرقمية بوصفه من القضايا المستجدة التي تجمع بين التطور التقني وأحكام القضاء في الشريعة الإسلامية. وتسهم الدراسة في إثراء فقه النوازل والدراسات المتعلقة بالقضاء المقارن، من خلال تقديم إطار معياري لتقييم التحول الرقمي في المؤسسات القضائية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة الإجرائية. كما تبرز مرونة الشريعة وقدرتها على استيعاب الوسائل التقنية الحديثة متى كانت محققة للمصلحة وحافطة للحقوق ومانعة للضرر، فضلاً عن إسهامها في التأصيل الشرعي لمسائل معاصرة، من أبرزها التقاضي عن بُعد، والإثبات الإلكتروني، والتحقق من الهوية الرقمية، وعقد الجلسات القضائية عبر الاتصال المرئي.

أما من الناحيتين العملية والمجتمعية، فتكتسب الدراسة أهميتها من إمكان الاستفادة من نتائجها في مساعدة المشرعين وصناع السياسات والجهات القضائية على وضع إطار منظم وآمن للتحول نحو المحاكم الرقمية، يستند إلى ضوابط شرعية وقانونية وتقنية، ويتضمن مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة كفاءة النظام القضائي وتقييم فاعليته. كما تسهم المحاكم الرقمية، عند تطبيقها بصورة عادلة، في توسيع نطاق الوصول إلى القضاء، ولا سيما لسكان المناطق الريفية والنائية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء المعيلات، وغيرهم من الفئات التي قد تواجه صعوبات في الحضور المادي إلى المحاكم. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف التقاضي واختصار الوقت والجهد، وتعزيز الشفافية، وتقليل فرص الفساد أو الرشوة المرتبطة بالاتصال البشري غير الضروري، شريطة توفير بدائل مناسبة للفئات التي تعاني من ضعف الوصول إلى التقنيات الرقمية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بناء تعريف تشغيلي للمحكمة الرقمية يشمل البنية، الحوكمة، وسير الإجراءات.

- تطوير إطار قياس فاعلية متعدد الأبعاد (سرعة، تكلفة، وصول، شفافية، استمرارية، جودة الأحكام).
- استنباط الحكم الشرعي من قواعد الوسائل والمقاصد، وتحديد مدى الانضباط بالعدالة الإجرائية.
- ترميز الضوابط في معايير تقنية وقانونية قابلة للتنفيذ.
- تشخيص التحديات ورسم مصفوفة مخاطر.
- صياغة توصيات سياساتية قابلة للتطبيق في بيئات ذات موارد متفاوتة.

المبحث الأول: مفهوم المحاكم الرقمية

أولاً: التعريف البنيوي

المحكمة الرقمية هي منظومة قضائية تُدار عبر منصة موحدة تتكامل مع سجل القضايا، الهوية الوطنية أو المعرف الرقمي، الدفع الإلكتروني للرسوم، نظام إدارة الأدلة، وحلول الجلسات المرئية، مع طبقات أمن وسياسات احتفاظ بالبيانات وسجلات تدقيق.

ثانياً: التمييز المفاهيمي

ينبغي التمييز بين مستويين:

- رقمنة الإجراءات: تحويل خطوات منفردة (تقديم صحيفة الدعوى، التبليغ) إلى قنوات إلكترونية.
- المحكمة الرقمية: إعادة تصميم سلسلة القيمة القضائية بكاملها رقمياً، بما يشمل سير العمل، قواعد الجلسات، والإثبات.

ثالثاً: أدوار الفاعلين

لا تُلغى أدوار الفاعلين: القاضي يحتفظ بسلطة تقدير البيئة وتسيير الجلسة والنطق بالحكم؛ التقنية تنظّم، تؤثّق، وتؤتمت الأعمال الروتينية (الجدولة، الإخطارات، التدقيق الشكلي).

رابعاً: نطاق التطبيق

الأكثر ملائمة في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية، بينما يتطلب الجنائي درجات أعلى من ضمانات الحضور والتواجه، وقد يقتصر الرقمي فيه على مراحل إجرائية محددة.

المبحث الثاني: فاعلية المحاكم الرقمية

أولاً: سرعة إنجاز القضايا

مؤشرات القياس: المدة الوسيطة من القيد إلى الحكم؛ نسب التأجيل؛ وقت الانتظار للجلسة الأولى. آليات التحسين: الجدولة الذكية، إخطارات آنية، مذكرات إلكترونية منظمّة، قوالب إجرائية تقلّل العيوب الشكلية. وهذا ينسجم مع مبدأ رفع الحرج والتيسير الذي جاءت به الشريعة.

ثانياً: تقليل التكاليف

للمتقاضين: خفض انتقال وطباعة، تقليص أيام العمل المفقودة. للمؤسسة: أرشفة رقمية، تقليل مساحات الحفظ، أتمتة أعمال الكتبة.

ثالثاً: توسيع الوصول إلى العدالة

تغطية المناطق النائية، التسهيلات لذوي الإعاقة (ترجمة فورية، نصوص مغلقة)، نوافذ زمنية مرنة. شرط العدالة: توفير مراكز مساعدة حضورية أو مختلطة لسد فجوة البنية أو المهارة.

رابعاً: تحسين الشفافية

سجلات تدقيق، ختم زمني، تتبع سلسلة الحياة للأدلة الرقمية، لوحات مؤشرات عامة (دون إفشاء خصوصية). هذا يسهم في توثيق الإجراءات ومنع ضياع الملفات أو التلاعب بها.

خامساً: استمرارية العمل وقت الأزمات

بروتوكولات طوارئ: جلسات مرئية مؤمنة، أختام زمنية موثقة، تفعيل محاكمات كتابية في مسائل غير نزاعية. وما أثبتته التجارب الحديثة في أوقات الجوائح والكوارث خير دليل على أهمية ذلك.

سادساً: جودة الأحكام

لا تُقاس بالسرعة فحسب؛ تُقاس بتعليل قضائي كافٍ، اتساق داخلي، ونسب الاستئناف والنقض المؤيدة.

المبحث الثالث: المحاكم الرقمية من منظور إسلامي

أولاً: التأصيل الأصولي

الأصل في الوسائل الإباحة ما لم تُفض إلى مفسدة راجحة؛ تغيّر الوسائل بتغيّر الأعراف لا يمس المقاصد. القواعد المستحضرة: المشقة تجلب التيسير، لا ضرر ولا ضرار، اليقين لا يزول بالشك، العادة محكمة.

حيث تُشكّل المبادئ الأساسية لمقاصد الشريعة الإسلامية أي الأهداف العليا للشريعة الإسلامية المعيار الأساسي الذي يجب تقييم جميع الابتكارات القضائية على أساسه (الشاطبي، 1975؛ Auda، 2008). ويلخص الجدول 1 المصالح الإنسانية الخمس الأساسية التي صُممت الشريعة الإسلامية لحمايتها، وأهميتها في التحول الرقمي للقضاء.

المقصد	صلته بالتحول الرقمي القضائي
حفظ النفس	تسهم العدالة الرقمية السريعة في منع ضياع الحقوق الناتج عن طول أمد التقاضي، والذي قد يهدد سبل العيش والرفاه الإنساني.
حفظ العقل	تعزز الإجراءات القضائية الرقمية الشفافة وسهولة الوصول المشاركة المدنية الواعية والعقلانية في النظام القانوني.
حفظ النسل والأسرة	يسهم تسريع الفصل في المنازعات الأسرية والمدنية عبر المحاكم الرقمية في حماية حقوق الأسرة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.
حفظ المال	تقلل الأنظمة الرقمية من تراكم القضايا والتأخير في الفصل فيها، مما يحمي الحقوق الاقتصادية للمتقاضين.
حفظ الدين	يرسخ النظام القضائي العادل والمتاح للجميع الأمر القرآني بإقامة العدل في المجتمع.
ثانياً: تحقيق العدل	

العدل مقصد جامع؛ الوسيلة الرقمية تُقبل إن حَسُنَت إمكانات القاضي على السماع العادل، ومكَّنت الخصوم من عرض حججهم. يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾

(سورة النحل: الآية 90)

ثالثًا: رفع الحرج

التيسير معتبر حيث لا يخل بحقوق الغير ولا يفتح باب تضييع الحقوق. يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾

(سورة البقرة: الآية 185)

رابعًا: حفظ الحقوق

التوثيق الرقمي، السجلات غير القابلة للعبث، والتحقق من السلامة التقنية تُسهم في منع أكل أموال الناس بالباطل. يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾

(سورة البقرة: الآية 188)

خامسًا: جواز استخدام الوسائل الحديثة

لم تحدد الشريعة آلية واحدة ثابتة للتقاضي، بل اشترطت ضمانات: التواجه، البيئة، اليمين، القضاء بالعلم المقيد. هذه تُترجم رقميًا دون إلغاء مضمونها. يُعدّ التحوّل الرقمي للمحاكم، وهو موضوع لم يتناوله الفقه الكلاسيكي، من صميم مبدأي المصلحة المرسلّة وسد الذرائع، وكلاهما يدعم الإصلاح الشامل عندما يكون الهدف هو العدالة والوسائل أخلاقية (الشاطبي، 1975؛ الزحيلي، 2001). تمتلك الشريعة أدوات فقهية – كالاقتداء والاستحسان والمصلحة والعرف – لتكييف الإجراءات مع الظروف الاجتماعية المتغيرة مع الحفاظ على العدالة

الموضوعية (Auda، 2008). والمطلوب هو تصميم واعٍ وعلمي وتشاركي للمنصات الرقمية التي تُجسّد هذه الأدوات بدلاً من إلغائها (Amri et al., 2026، Muhtar et al., 2026).

المبحث الرابع: الضوابط الشرعية للمحاكم الرقمية

العدالة الإجرائية (تكافؤ الفرص)

يقتضي مبدأ تكافؤ الإجراءات الإجرائية تمكين كلا الطرفين من الوصول المتساوي إلى المنصة والملفات وجدولة المواعيد (Shaqweer & Esmat, 2025). ويجب الحفاظ على حق الاستماع والمواجهة من خلال المرافعة الشفوية/الكتابية وإدارة جلسات الفيديو بجودة كافية للتفاعل المنظم والرد (Muhtar et al., 2026).

التحقق من الهوية

يلزم استخدام حلول المصادقة متعددة العوامل - الهوية الرقمية الوطنية، والتحقق البيومتري، والأجهزة الموثوقة، والتوقيع الإلكتروني المتقدم (Shaqweer & Esmat, 2025). ويجب الاحتفاظ بالوثائق الرقمية لحضور المحامي وتفويضه مع إمكانية تتبعها.

الخصوصية والسرية

يُشترط تطبيق التشفير التام بين الطرفين، والشبكات الخاصة الافتراضية، وسياسات الوصول ذات الحد الأدنى من الصلاحيات، وتصنيف الحالات الحساسة، وحظر التسجيل غير المصرح به (Stoykova, 2021). ويجب أن يتوافق الامتثال لقوانين حماية البيانات مع مبدأ حفظ الأسرار في الشريعة الإسلامية (Shaqweer & Esmat, 2025). (Werbach, 2018).

موثوقية الأدلة الرقمية

يجب أن تتناول معايير قبول الأدلة ما يلي: الأصالة (التوقيع الرقمي والطابع الزمني)؛ والنزاهة (عدم التلاعب)؛ والملاءمة؛ وسلسلة الحفظ (محمود جواد، ٢٠٢٥؛ ستويكوف، ٢٠٢١). ويُعد اعتماد خبراء الأدلة الرقمية وأدوات التحقق المعترف بها قضائياً أمراً ضرورياً. يقتضي المبدأ القانوني "اليقين لا يزول بالشك" أن تستوفي الأدلة الرقمية معياراً عالياً من التحقق (السعدي، 2002).

عدم الإضرار بالمتقاضين

يتطلب منع نشوء أشكال جديدة من الظلم الهيكلي توفير بدائل حضورية ومختلطة، ومراكز مساعدة، وإعفاءات زمنية لمن ثبتت إعاقته التقنية، وعدم تطبيق عقوبات على الأعطال التقنية الخارجة عن سيطرة أي طرف (van Dijk, 2020; Amri et al., 2026).

حوكمة المنصة

إن الاستقلال القضائي عن مورد التكنولوجيا، والشفافية الخوارزمية حيثما ينطبق ذلك، وحظر اتخاذ القرارات الآلية في جوهر الحكم، وحصر الأتمتة في المهام الإدارية غير القضائية، هي متطلبات حوكمة أساسية (Yeung, 2018؛ OECD, 2024؛ Zulkarnain & Hidayat, 2026).

المبحث الخامس: تحديات المحاكم الرقمية

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي توفرها المحاكم الرقمية، فإن تطبيقها يواجه مجموعة من التحديات الجوهرية التي ينبغي معالجتها لضمان فاعليتها وعدالتها (Nafi et al., 2024; van Dijk, 2020; Stoykova, 2021):

- **عدم تكافؤ البنية التحتية:** تعني الفجوة الرقمية، المتمثلة في عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية في إندونيسيا وغيرها من الدول النامية ذات الأغلبية المسلمة، أن الابتكار التقني

قد يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة في الوصول إلى العدالة بدلاً من الحد منها (van Dijk, 2020; Amri et al., 2026).

- **الأمن السيبراني:** تتطلب مخاطر الاختراق، وهجمات برمجيات الفدية، وتسريب البيانات إجراء اختبارات دورية للاختراق، وإدارة الثغرات الأمنية، ووضع خطط لاستعادة الأنظمة والبيانات في حالات الكوارث (Werbach, 2018; Stoykova, 2021). كما تتضمن قضايا الأحوال الشخصية معلومات شخصية شديدة الحساسية، وهو ما يفرض على المنصات الرقمية حمايتها من خلال تقنيات تشفير قوية وأطر تنظيمية فعالة (Nafi et al., 2024).
- **قصور الخوارزميات عن استيعاب السياق الشرعي:** تعالج الخوارزميات المدخلات المنظمة، لكنها لا تستطيع إدراك أنماط الاستدلال الشرعي السياقي التي يتطلبها القضاء الإسلامي، مثل العلة، والكراهية الحقيقية، والضرر النفسي، والاستحسان. ومن ثم، فإن إحلال التصنيف الخوارزمي محل السلطة التقديرية للقاضي قد يؤدي إلى فقدان معرفي ومنهجي في عملية الفصل القضائي (Muhtar et al., 2026; Yeung, 2018).
- **تقييم الشهادة عن بُعد:** تثير الشهادة عن بُعد صعوبات تتعلق بقراءة السلوك غير اللفظي للشاهد، والتأكد من عدم تلقيه مساعدة غير مصرح بها أثناء الجلسة. ولذلك، قد يتطلب الأمر استخدام كاميرات متعددة الزوايا، وأداء اليمين مسبقاً، ووضع بروتوكولات تنظم البيئة المحيطة بالشاهد خلال الجلسة (Shaqweer & Esmat, 2025; CEPEJ, 2020).
- **صحة الطلاق الرقمي:** قررت بعض السلطات الدينية في إندونيسيا وسنغافورة أن إعلانات الطلاق الصادرة عبر الوسائط الإلكترونية لا تكون صحيحة من دون صدور حكم رسمي من المحكمة، وهو ما يبرز التوتر بين سهولة استخدام التكنولوجيا ومتطلبات الالتزام بالإجراءات الشرعية في مسائل الطلاق (Nafi et al., 2024).

- انتشار الفتاوى الإلكترونية: قد يؤدي الانتشار الواسع للفتاوى الدينية عبر الوسائط الرقمية إلى إضعاف التوافق القانوني والفقهى داخل المجتمعات المسلمة، نتيجة تعرض عامة الناس لآراء فقهية متنوعة عالميًا قد تتعارض مع التقاليد المعيارية أو المرجعيات المعتمدة محليًا (Nafi et al., 2024).
- الفجوات في الإطار التشريعي: يتطلب تطبيق المحاكم الرقمية وجود نصوص قانونية صريحة تنظم القيمة الإثباتية للمستندات الإلكترونية، وقواعد عقد الجلسات عبر الاتصال المرئي، والتبليغ الإلكتروني، والتوقيعات الرقمية، وإجراءات تقديم الطعون إلكترونياً (Shaqweer & Esmat, 2025; Mahkamah Agung RI, 2018).
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: عند استخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل التفريغ الآلي للجلسات أو البحث عن السوابق القضائية، يجب إخضاعها لمعايير الشفافية وعدم التحيز. كما ينبغي حظر اتخاذ القرارات بصورة آلية في المسائل التي تسهم في تكوين القناعة القضائية أو الفصل في موضوع النزاع (Yeung, 2018; OECD, 2024).

المناقشة

يتضح أن المشروعية الشرعية للمحاكم الرقمية ليست موضع نزاع من حيث الأصل، وإنما المعيار هو حفظ ضمانات التقاضي. تُظهر الأدلة أن الرقمنة قد تحسّن الكفاءة والوصول، لكنها قد تولّد مخاطر جديدة (تمييز رقمي، مخاطر أمنية، ضعف التواجه). الحل ليس رفض الوسيلة، بل “تحكيم المقاصد” في تصميمها. عمليًا، الأنسب هو نموذج هجين مرن يُفصّل بحسب نوع الدعوى ومرحلتها، ويستند إلى تقييم أثر مستمر، مع آليات تظلم فعّالة عند الإخفاق التقني. فالتحول الرقمي في القضاء يجب ألا يكون هدفًا شكليًا، بل وسيلة لتحسين العدالة وتسريع الفصل في النزاعات وتقريب القضاء من الناس.

الختام

المحاكم الرقمية أداة قوية لتحسين العدالة متى صُمِّمت وفق مقاصد الشريعة والضمانات الإجرائية. معيار القبول هو أثرها على العدل لا حداثة التقنية. تُوصي الدراسة باعتماد تحوّل تدريجي قائم على أدلة، يسبقه إطار تشريعي واضح، وتحصين سيبراني قوي، وتضمنات عملية لحق الدفاع والتواجه وحماية البيانات. إن وُفِّقت هذه الشروط، كانت المحكمة الرقمية امتدادًا وظيفيًا للمحكمة الشرعية في تحقيق المقصد الأعلى: العدل.

النتائج

- المحاكم الرقمية تمثل إعادة تصميم للمنظومة القضائية، لا مجرد "بوابة إلكترونية"، مع بقاء سلطة القاضي جوهرية.
- الفاعلية تُقاس بمؤشرات مركبة: زمن الفصل، التكلفة، الوصول، الشفافية، الاستمرارية، جودة الأحكام.
- الأساس الشرعي يميز الوسائل الحديثة بشرط الضوابط: عدالة الإجراءات، هوية موثوقة، خصوصية مصونة، أدلة رقمية موثوقة، وعدم الإضرار.
- المخاطر الرئيسية: فجوة البنية أو المهارة، الأمن السيبراني، تقييم الشهادة عن بُعد، والتميز الرقمي؛ ويمكن خفضها بضوابط تقنية وإجرائية وتشريعية.
- النموذج الهجين غالبًا هو الأمثل، مع تفصيل بحسب نوع القضية ومرحلتها.

التوصيات

- تشريع شامل للقضاء الرقمي: تعريفات، حجية الإثبات الإلكتروني، إجراءات الجلسات المرئية، التوقيع والختم الزمني، التبليغ الإلكتروني، الطعون الرقمية.
- حوكمة تقنية مستقلة: مواصفات أمنية وطنية، اختبارات دورية، سجلات تدقيق، إدارة مفاتيح تشفير تحت إشراف قضائي.

• تمكين الوصول والإنصاف: مراكز مساعدة حضورية، إعفاءات/دعم للأجهزة والاتصال للفئات الهشة، خيارات بديلة عند الأعطال.

• بناء القدرات: مناهج تدريبية للقضاة والمحامين والموظفين، وأدلة استخدام مبسطة للجمهور.

• معايير الأدلة الرقمية: بروتوكولات سلسلة الحيازة، أدوات تحقق معتمدة، اعتماد خبراء أدلة رقمية.

• إدارة المخاطر: خطط استمرارية الأعمال، تمارين محاكاة أزمات، سياسات استجابة للحوادث.

• تقييم أثر دوري: لوحات مؤشرات عامة، استطلاعات رضا، مراجعات مستقلة، وتعديل السياسات بناءً على البيانات.

• أخلاقيات وأتمتة منضبطة: السماح بأدوات مساعدة غير تقريرية، حظر اتخاذ القرار الآلي في جوهر القضاء، توثيق أي اعتماد على أدوات ذكية.

ملاحظات منهجية واقتراحات للبحث المستقبلي

• إجراء دراسات حالة مقارنة بين ولايات قضائية طبقت المحاكم الرقمية وقياس أثرها بمؤشرات موحدة.

• بحوث تجريبية حول جودة التواجه عبر الفيديو وتأثيره على قناعة القاضي.

• تحليل اقتصادي-قضائي لتكاليف وفوائد الرقمنة على المدى الطويل.

• دراسات شرعية تطبيقية لتفصيل أحكام أنواع محددة من الأدلة الرقمية (البلوكشين، سجلات المنصات، المراسلات المشفرة).

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (2001م). الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزحيلي، وهبة. (1997م). الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط.4.

عبدالرحمن بن ناصر السعدي. (2002). القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة.

IslamKotob.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1975م). الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت.

عبد الكريم زيدان. (1989م). نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

Alias, M. A. A. (2025). Current Practices and Future Legal Directions: Electronic Documents as Evidence in Malaysian Shariah Courts.

Amri, M. S., Nafisah, T., Irfan, A., & Azam, M. (2026). Digitalization of religious courts and transformation of Islamic family law in Indonesia: Analysis of institutional innovation and implementation of e-Court. *Kanuun: Journal of Sharia, Law, and Digital Society*, 1(1), 35–43. <https://doi.org/10.66277/kanuun.v1i1.9>

Auda, J. (2008). *Maqasid al-Shariah as philosophy of Islamic law: A systems approach*. International Institute of Islamic Thought.

Bosio, E. (2024). *Digital Technologies and Judicial Effectiveness*. World Bank.

CEPEJ. (2020). *Lessons learnt and challenges faced by the judiciary during and after the COVID-19 pandemic*. Council of Europe.

Mahkamah Agung RI. (2018). *Peraturan Mahkamah Agung Nomor 3 Tahun 2018 tentang administrasi perkara di pengadilan secara elektronik*. Mahkamah Agung RI.

Muhtar, A., Pujiono, Fatahillah, W., Sani, T., & Abdulghani, N. A. (2026). Digital khul' and algorithmic mediation in Indonesia's e-Court: Redefining female agency in Islamic family law. *Islamic Law and Social Issues in Society*, 2(1), 109–129.

Nafi, K. F. N., Nisa', K., & Rohman, A. T. (2024). Digitalization in Islamic family law: An opportunity or a threat? *International Journal of Religion and Social Community*, 2(2), 34–48.

OECD. (2024). *Digital governance in public justice sector*. OECD Publishing.

Shaqweer, M. M., & Esmat, S. (2025). The role of digital transformation in facilitating litigation procedures at the justice facility: Applied to the Egyptian State Council Courts. *Journal of Legal and Judicial Sciences*, 26(2).

- Stoykova, R. (2021). Digital evidence: Unaddressed threats to fairness and the presumption of innocence. *Computer Law & Security Review*, 42, 105575.
- van Dijk, J. A. G. M. (2020). *The digital divide*. Polity Press.
- Werbach, K. (2018). Trust, but verify. *Berkeley Technology Law Journal*, 33(2), 487–550.
- World Bank. 2016. *World Development Report 2016: Digital Dividends*. Washington, DC: World Bank.
- Yeung, K. (2018). Algorithmic regulation: A critical interrogation. *Regulation & Governance*, 12(4), 505–523.
- Zulkarnain, Z., & Hidayat, S. (2026). The Islamic Court Resilience and Digital Disruption: A Prospective Review of The Indonesian Religious Courts. *Indonesian Journal of Islamic Economic Law*, 3(1), 01-17.